

خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام مؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني بأقل البلدان نمواً - بروكسل ١٤-٢٠ مايو ٢٠٠١م

السيد الرئيس ،

اسمحوا لي أن أعبر عن شكر وتقدير وفد بلادي للإتحاد الأوروبي لإستضافته هذا المؤتمر الهام وللترتيبات الممتازة التي قامت بها حكومة بلجيكا تجاه الوفود المشاركة ، كما أتوجه بالشكر للأمين العام للمؤتمر السيد روبنز ريكوبيرو أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لما قامت به السكرتارية من عمل مقدر في إطار التحضير لهذا المؤتمر علي المستوي الوطني والإقليمي والدولي، والشكر موصول أيضا للدول المانحة التي ساهمت في إنجاح العملية التحضيرية للمؤتمر بما وفرته من موارد مالية ودعم سياسي .

السيد الرئيس

يجئ المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا ونحن علي أعتاب ألفية جديدة تنتظمها العديد من التحديات .. يأتي علي رأسها التحدي العاجل والهام والذي حددته قمة الألفية والمتمثل في إنقاذ ما يزيد عن بليون من الرجال والنساء والأطفال من الفقر المدقع. ولاشك أن المجتمع الدولي يدرك المخاطر والتحديات الخاصة بالدول الأقل نموا

والتي يتزايد خطر تهميشها في عصر العولمة الاقتصادية والتكنولوجية يوماً بعد يوم . إن الأمل يحدونا في أن يمثل هذا المؤتمر نقطة تحول في تصميم وسعي المجتمع الدولي وخاصة شركاءنا في التنمية في العمل الجاد والمسئود بإرادة سياسية لأجل إحراز تنمية مستدامة جوهرها خدمة الإنسان في هذه الدول والعمل على توجيه العولمة بما يؤدي الي دمج هذه الدول في النظام الاقتصادي العالمي وفق إمكانياتها وقدراتها الإستيعابية في بيئة تسودها روح الشراكة الحقيقية والتكافل والتعاقد.

السيد الرئيس ،

إن برنامج العمل الذي ما زالت المفاوضات تجري حوله ينبغي أن يؤكد على هذه الحقائق ، ومع قناعتنا بأن العبء الأساسي لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر يقع على عاتق الدول الأقل نمواً إلا أن لشركاء التنمية دوراً حاسماً في الخروج بهذه الدول من دائرة التخلف والفقر والمرض ولا بد لنا من الإشارة هنا الي أهمية الدور الهام الذي تقوم به المساعدات الإنمائية الرسمية في مساعدة الدول الأقل نمواً وضرورة قيام الدول المانحة بتجديد تعهداتها المقطوعة في السابق بهذا الشأن .

السيد الرئيس ،

تمثل الديون الخارجية تحدياً رئيسياً لجهود البلدان الأقل نمواً في التنمية ، وبالرغم من المبادرات القائمة مثل مبادرة البلدان الفقيرة

المثقلة بالديون (HIPCS) إلا أنها لم تحقق الغرض الذي قامت من أجله لأسباب عدة منها شروط الأهلية المرتبطة بها وعدم توفر الموارد المالية اللازمة . وفي تقديرنا فإن تنفيذ هذه المبادرة تنفيذًا كاملاً وكفاءة الدول من دون تمييز يعتبر هدفاً مشروعاً وملحاً وذا أهمية، وهناك حاجة ماسة لأن تقدم الدول المانحة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المبادرة علي أن لا يكون ذلك علي حساب التدفقات الأخرى من المساعدة الإنمائية الرسمية ، ومن الضروري توخي القدر المطلوب من المرونة لإتاحة فرص الإستفادة كاملة من هذه المبادرة للدول التي تتبع سياسات ترمي الي تحقيق النمو ومحاربة الفقر ، إلا أننا ومن هذا المنبر ندعو الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف للنظر بكل الجدية لإلغاء كافة ديون البلدان الأقل نمواً فوراً وإتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحقيق ذلك بما يعطي الأمل من جديد لشعوب هذه الدول في تحقيق حلمها المشروع في إستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

وأري لزاماً علي في هذا المجال أن أشير بالتقدير كله لما جري في المنتدى الصيني الأفريقي الذي إنعقد في بكين في أكتوبر المنصرم والذي تعهدت فيه الصين بإلغاء ١,٢ بليون دولار من ديونها علي الدول الأفريقية الأكثر فقراً . ان الخطوة الصينية جديرة بالإشادة ، وإننا ندعو من هذا المنبر بقية الدول الدائنة أن تحذو حذو الصين في إتخاذ مثل هذه الخطوة في إلغاء كل أو بعض ديونها علي الدول الأقل نمواً .

السيد الرئيس ،

لا شك أن التعاون الاقتصادي الإقليمي يمثل عاملا رئيسيا من عوامل تحقيق التنمية في البلدان الأقل نموا ويمكن أن يكون خطوة أولية في إطار الإدماج في النظام الإقتصادي العالمي .

إن السودان بصفته رئيسا للدورة الحالية للهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) وللدورة الحالية لتجمع دول الساحل والصحراء وهما المنظمتان اللتان تضمان أكثر من عشرين دولة معظمها تنتمي الي مجموعة الدول الأقل نموا ، يعمل على تشجيع الروابط الإقليمية والبرلمانية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية وتنمية وتوسيع التجارة والتعاون الاقتصادي وشحن الهمم لمواطني المنظمتين لإستغلال الموارد الطبيعية التي تدر بها الدول الأعضاء بما يعود خيرا ورفاء علي هذه الدول وشعوبها .

إننا نتطلع خلال فترة رئاستنا لمنظمتي الإيقاد وتجمع دول الساحل والصحراء ، لمحاربة الفقر في الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة بغرض توفير الحياة الكريمة لشعوبنا وتمكينها من القيام بدورها في إطار الأسرة الدولية بإيجابية وفعالية وذلك وفقا لمقرارات قمتي الإيقاد وتجمع الساحل والصحراء.

إن إيقاف التدهور البيئي ومكافحة الجفاف والتصحر يعد أحد أولوياتنا خلال فترة رئاستنا للمنظمتين ونعتزم من أجل ذلك مواكبة

التقدم العلمي والتكنولوجي لإستنباط وسائل وأساليب حديثة للزراعة وتحسين الإنتاجية وتجميع إمكانيات الدول الأعضاء في البحوث الزراعية والحيوانية والعمل علي إستقطاب المساعدات الفنية من المنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة ووضع سياسات محددة في هذا الصدد قابلة للتطبيق.

وكما نصت المقررات الختامية لقمة تجمع الساحل والصحراء فإن الجهود ستتصل من أجل معالجة النزاعات في المنطقة دعماً للسلام والاستقرار ومن أجل رفع العقوبات المفروضة علي بعض الدول الأعضاء في التجمع .

السيد الرئيس ،

لقد تبني السودان خلال السنوات العشر الماضية برنامجاً إقتصادياً ، قام علي أساس الإستراتيجية القومية الشاملة للفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٢م وهدف الي تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي والي إطلاق المبادرة الخاصة وتشجيعها عبر سياسات قائمة علي تأسيس أشكال واسعة وعريضة من الملكية الخاصة وجذب الإستثمار الأجنبي وتحرير القطاع المصرفي ، وقد نفذت الدولة هذا البرنامج في ظل ظروف دولية وإقليمية غير مواتية حيث تقلصت المعونات الدولية من ٨٠٠ مليون دولار في مطلع التسعينات الي أقل من ٥٠ مليون دولار نهاية العام ١٩٩٨م ، إلا أنه وفي نهاية العقد فقد نجح السودان في تحقيق معدلات نمو اقتصادي سنوي بلغت ٧% في المتوسط خاصة في السنوات الأربع الأخيرة ، وتم كذلك تطبيع علاقات السودان مع

صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الدولية والإقليمية، وتخفيض التضخم من ١٦٣% الي ٣,٥% ، مع استقرار سعر الصرف ، وقد تحقق كل ذلك بجهود ذاتية وبمساعدة بعض الدول الصديقة ، ومن جهة اخري، تمكن السودان من البدء في تصدير البترول منذ أغسطس ١٩٩٩ م ، ونأمل أن ينعكس إنتاج وتصدير البترول إيجابيا علي المناخ الإستثماري في البلاد بما يبشر بحدوث طفرة تنموية مقدرة في السنوات القادمة .

السيد الرئيس ،

إننا في السودان نؤمن تماما بأنه لا يمكن إحداث تنمية حقيقية في ظل إستمرار الحرب الأهلية المفروضة علينا والتي ورتناها منذ عام ١٩٥٥ م أي قبل إستقلال البلاد، ولقد ظلت حكومة بلادي تبذل مساعيها منذ عام ١٩٨٩ م لوضع حد لها بمساعدة الأصدقاء من دول الإقليم وعلي المستوي الدولي ، ولا زالت الجهود مستمرة برغم تعنت حركة التمرد ورفضها المتكرر للمبادرات الرامية لإنهاء القتال بين أبناء الوطن الواحد .

السيد الرئيس ،

إن إستمرار النزاعات والحروب الأهلية في العديد من البلدان الأقل نموا أمر مؤسف ، ومع قناعتنا بأن المسؤولية الرئيسية لإيقاف هذه النزاعات تقع علي عاتق حكومات هذه الدول ، غير أنه وبنفس القدر يجب التسليم بأهمية الدور الذي يتعين علي المجتمع الدولي وبصفة

خاصة علي شركاء التنمية القيام به لوضع حد لهذه النزاعات بما تملكه من قدرات مادية وسياسية يمكن إذا أحسن إستغلالها أن تؤدي الي كل ما من شأنه إنهاء النزاعات . إننا ومن هذا المنبر نطالب بضرورة بذل الجهود الصادقة المخلصة للسعي لوضع حد لهذه الحروب اليوم قبل الغد والتركيز علي بذل الجهود الإيجابية والإمتناع عن كل ما من شأنه إطالة أمد النزاعات وبالتالي تسخير إمكانياتنا وجهودنا نحو التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية والعيش الكريم لإنسان هذه الدول .

وفي هذا الإطار يسعدني أن أعلن أمامكم ومن جديد ، ، إستعداد السودان لإيقاف فوري وشامل لإطلاق النار ، وبدء فوري للمفاوضات الجادة للوصول الي تسوية سلمية شاملة ، شريطة أن توافق حركة التمرد علي ذلك.. هذا لأننا حريصون علي تحقيق السلام والإستقرار ليس في السودان فحسب بل في ربوع القارة الأفريقية جمعاء ومنطقة القرن الأفريقي خاصة .

السيد الرئيس ،

وفي الختام أرجو أن أدعو الله متمنياً لمؤتمرنا هذا النجاح بما يساهم في تحقيق الطموحات المشروعة للبلدان الأقل نمواً في التنمية والإستقرار والسلام .

وشكراً ،،،